حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يوليو – سبتمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الإرهاب من منظور تكاملي

د/ محمد سيف الشامسي*

دكتوراة في علم الجريمة والعدالة الجنائية
mohamedseif12362@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/05/01
تاريخ قبول البحث: 2024/05/13
تاريخ النشر: 2024/09/30

المستخلص:

قامت دولة الإمارات العربية بجهود عديدة ومتنوعة على مختلف المستويات والجوانب لمكافحة الإرهاب سواء على مستوى الوقاية منه أو على مستوى العلاج له في حال حدوثه. وهدفت الدراسة الحالية إلى توضيح جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الإرهاب، وذلك من منظور تكاملي. وقد تم إلقاء الضوء على هذه الجهود من خلال عدة جوانب هي كالتالي: الجانب القانوني التشريعي، والجانب الفكري والديني والثقافي، والجانب التعليمي، والجانب الإعلامي والاجتماعي. أيضاً تم رصد مقومات امتلاك دولة الإمارات القدرة على مكافحة الإرهاب.

كذلك تم تحديد أبعاد المواجهة الشاملة الإماراتية للجماعات الإرهابية، والتي تمثلت في: المواجهة التشريعية، والمواجهة التوعوية، والمواجهة الإلكترونية، والمواجهة الأمنية، والمواجهة العسكرية، والمواجهة الاستباقية، والمواجهة الاستتابية، والمواجهة من خلال التعاون الإقليمي والدولي. كل ذلك تم عرضه في ضوء فلسفة تعزيز القوة الصلبة والقوة الناعمة للإمارات.

وكنوع من التمهيد لكل ما سبق تم تعريف مفهوم الإرهاب وتحديد أهدافه، ثم عرض لبعض البحوث والدراسات السابقة التي أجريت عن مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية بصفة عامة وفي دولة الإمارات بصفة خاصة. وفي نهاية الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تعزز وتدعم جهود دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب.

الكلمات المفتاحية:

الإرهاب، جوانب مكافحة الإرهاب، أبعاد المواجهة الشاملة للجماعات الإرهابية، القوة الصلبة، القوة الناعمة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

مقدمة:

لقد تصاعدت حدة التهديدات الإرهابية Terrorism وانتشرت أعمال العنف والتخريب في أغلب دول العالم، وطالت الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة، وتركزت إلى حد كبير في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في سوريا واليمن والعراق ولبنان وليبيا ومصر، حيث تلاقت مصالح الجماعات الإرهابية مع مخططات إحداث ما يطلق عليه من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية "الفوضى الخلاقة" Creative chaos (انظر على سبيل المثال: فوكاياما: 1993، هانتنجتون: 1995، الخضيري: 2014)، وتفتيت دول المنطقة (كما حدث في اليمن والسودان، ومحاولات أن يتم ذلك في سوريا والعراق وليبيا ولبنان ومصر). الأمر الذي جعل مكافحة الإرهاب Combating terrorism أمر مصيري ونقطة فارقة في حياة شعوب المنطقة.

ودولة الإمارات – بما فيها من ثروات وما حققته من إنجازات – تعد من أكثر دول المنطقة تعرضاً لمثل هذه التهديدات، فهي مستهدفة بشكل خطير من كل من الجماعات الإرهابية ومن القوى الطامعة في خيراتها والرغبة في الاستيلاء على مقدراتها. هذه المخاطر وتلك التهديدات دفعت دولة الإمارات إلى تسخير كافة إمكاناتها من أجل مكافحة الإرهاب ليس داخل حدودها المترامية فقط، وإنما لصد مخاطره المحدقة من منابعه بضربات استباقية مؤثرة. إن التغييرات المتلاحقة في الظروف المحيطة بالإرهاب والعوامل المؤثرة فيه تستلزم إعادة تقييم وتقويم موقف المكافحة بصفة دورية وفور استشراف نذر التغير في الوضع القائم. ورغم الجهود المضنية التي بذلت في مجال مكافحة الإرهاب، فلا زالت المعركة ضارية ومستمرة وتحتاج إلى المزيد من الاهتمام والدعم من أــجل اجتثاث بذور الإرهاب في الإمارات واقتلاعه من جذوره.

ومن أشكال هذا الاهتمام والدعم اجراء مزيد من البحوث العلمية حول هذه المشكلة من حيث تعريفها وتحديد خصائصها ومعرفة أهدافها وأبعادها والعوامل المؤدية لها، والنتائج المترتبة عليها، والجهود المبذولة في مكافحة المشكلة من حيث الرصد والوصف (كما في الدراسة الحالية)، ومن حيث التقييم، واقتراح الحلول المناسبة. وللتعرف على الجهود التي بذلتها ومازالت تبذلها دولة الإمارات في مجال مكافحة الإرهاب والتدابير التي يرى الباحث الأخذ بها لتفعيل هذه الجهود، وسيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج الدقيقة والتفسيرات الصادقة التي تمكن من تحقيق الغاية من هذا البحث.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

قامت دولة الإمارات العربية بجهود عديدة ومتنوعة على مختلف المستويات والجوانب لمكافحة الإرهاب سواء على مستوى الوقاية منه (تجنب حدوثه ومنع وقوعه على أراضيها) أو على مستوى العلاج له في حال حدوثه. والدراسة الحالية تهدف إلى توضيح جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الإرهاب، وذلك من منظور تكاملي يتبنى معالجة شمولية متعددة الجوانب، وذلك من منطلق أن مشكلة الإرهاب أصلاً مشكلة متعددة الأبعاد والجوانب والعوامل والأطراف، وكون هذه المتغيرات متفاعلة ومتداخلة ومتقاطعة معاً.

وهذا يؤكد على أهمية التحليل العلمي والموضوعي والمهني السليم لمشكلة الإرهاب من منظور تكاملي، وليس من منظور واحد أو أكثر، وعلى ضرورة التحرك الجماعي والجاد لمكافحة مشكلة الإرهاب أيضاً من منظور تكاملي، وعدم الاعتماد فقط على المدخل الأمني (بواسطة رجال الأمن) في مكافحة الإرهاب، وتجاهل المداخل الأخرى أو اعتبارها ليست هامة في هذا الشأن، مثل: المدخل الديني والمدخل التشريعي والمدخل الإعلامي والمدخل السياسي والمدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي والمدخل التعليمي والمدخل الثقافي. وعلى سبيل المثال يرتكز المنظور التكاملي في مكافحة الإرهاب على حتمية تعاون الدول معاً على المستوى الإقليمي والدولي، وتعاون الحكومة والشعب معاً، وتعاون كافة الجهات المعنية معاً، وتعاون كافة التخصصات المهنية المعنية معاً.

والدراسة الحالية سوف تلقي الضوء على بعض جهود دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب من خلال عدة جوانب هي كالتالي: الجانب القانوني التشريعي، والجانب الديني والثقافي، والجانب التعليمي، والجانب الإعلامي والاجتماعي. أيضاً تم رصد مقومات امتلاك دولة الإمارات القدرة على مكافحة الإرهاب. كذلك سيتم تحديد أبعاد المواجهة الشاملة الإماراتية للجماعات الإرهابية، والتي تمثلت في: المواجهة التشريعية، والمواجهة التوعوية، والمواجهة الإلكترونية، والمواجهة الأمنية، والمواجهة العسكرية، والمواجهة الاستباقية، والمواجهة الاستتابية، والمواجهة من خلال التعاون الإقليمي والدولي. كل ذلك تم عرضه في ضوء فلسفة تعزيز القوة الصلبة والقوة الناعمة للإمارات.

وكنوع من التمهيد لكل ما سبق سيتم تعريف مفهوم الإرهاب وتحديد أهدافه، ثم عرض لبعض البحوث والدراسات السابقة التي أجريت عن مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية بصفة عامة وفي دولة الإمارات بصفة خاصة. وفي نهاية الدراسة سيتم اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تعزز وتدعم جهود دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب. وتعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية الكيفية التي تهتم بوصف موضوع الدراسة وعرض أبعاده وجوانبه واقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين الواقع.

تعريف الإرهاب:

هناك تعريفات عديدة للإرهاب منها:

1- تعريف الإتحاد الأوروبي (2001): الإرهاب هو كل أعمال ترتكب بهدف ترويع الأهالي وإجبار حكومة أو هيئة على القيام بعمل أو الامتناع على القيام بعمل ما أو تدمير للهياكل الأساسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو لهيئة دولية أو زعزعة استقرارها بشكل خطير.

2- تعريف اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب (2004): الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

3- تعريف القانون الاتحادي الإماراتي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية: الإرهاب هو ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل بشكل غير قانوني، وذلك بقصد إحداث نتيجة إرهابية مباشرة أو غير مباشرة أو علم الجاني بأن من شأن الفعل أو الامتناع عن الفعل، تحقيق نتيجة إرهابية.

أهداف الإرهاب:

تهدف العمليات الإرهابية إلى تحقيق أهداف عديدة، نذكر منها:

1- التأثير على القرار السياسي للضغط على السلطة السياسية لتتخذ قراراً تعدل به عن موقف سياسي أو تغيره بما ينسجم مع إرادة الإرهابي أو الإرهابيين.

2- إظهار عجز الحكومات عن حماية مواطنيها أو شخصياتها العامة.

3- إظهار تحدي واضح لجهاز الشرطة.

4- دفع السلطة السياسية إزاء الضغوط الواقعة على جهاز الشرطة لاتخاذ إجراءات أمنية قد تقيد الحريات العامة.

5- دفع الرأي العام للضغط على السلطة السياسية لتعدل عن موقف معين أو أكثر (عز الدين: 1986).

بينما حدد Alexander (2022) أهداف الأعمال الإرهابية في التالي:

1- نشر الرعب والخوف لدى الشعوب.

2- الإخلال بالنظام العام.

3- إلحاق الضرر بالبنية التحتية للدولة.

4- تهديد السلطة وابتزازها.

5- إسقاط الحكومات وتغيير نظام الحكم.

البحوث والدراسات السابقة:

هناك بحوث ودراسات سابقة عربية وأجنبية كثيرة عن مختلف جوانب وأبعاد الإرهاب، إلا أن الدراسة الحالية لا تتسع لحصر كل هذه البحوث والدراسات، ولكن حاولت أن ترصد البحوث والدراسات المرتبطة بشكل مباشر بدول الخليج العربية بصفة عامة وبدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة والمتعلقة بموضوع مكافحة الإرهاب.

دراسة أبو النصر (1999): وهي بعنوان جهود الدفاع الاجتماعي في مكافحة مشكلة الإرهاب في الإمارات العربية المتحدة. وأكدت الدراسة أن دولة الإمارات تبذل جهود مضنية سواء على مستوى الوقاية أو العلاج في مواجهة مشكلة الإرهاب. ومن هذه الجهود غرس وتعزيز قيم التسامح ونشر بذور الوسطية والاعتدال وتقبل الآخر وتقبل الثقافات الأخرى واحترام التنوع والاختلاف وسيادة واحترام القانون وعدم التمييز السلبي بين المواطنين. وأشارت الدراسة إلى أن مجال مكافحة الإرهاب من المجالات المستحدثة في ميدان الدفاع الاجتماعي، وأن مهنة الخدمة الاجتماعية بما لها من دور

في نشر الوعي والفهم الصحيح وتدعيم القيم والاتجاهات الإيجابية وتعديل السلوك وإعادة التأهيل لها دور رئيسي في مواجهة مشكلة الإرهاب من منظور اجتماعي.

دراسة العموش (2008): وهي بعنوان اتجاهات الطلبة الجامعيين في مجتمع الإمارات نحو الإرهاب. وهدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات الطلبة الجامعيين في مجتمع الإمارات تجاه الإرهاب. وتناولت الدراسة مفهوم الإرهاب وموضوع الخوف منه وأسباب التطرف والإرهاب (التنشئة الاجتماعية الخاطئة، والأمية والفقر) والحرب على الإرهاب وكيفية مكافحته. وطبقت الدراسة على عينة عشوائية حجمها (530) طالباً من جامعة الشارقة. ومن أهم نتائج الدراسة أن البطالة احتلت المرتبة الأولى في المصادر الأكثر تهديداً للمجتمعات الإنسانية، وأن وضع المجتمع الإنساني أصبح أقل أمناً بعد أحداث 11 سبتمبر. وبينت نتائج الدراسة معارضة أفراد العينة لقتل الأفراد المدنيين. كما وجدت بعض الفروق الإحصائية تعزى لبعض المتغيرات المستقلة في الدراسة.

دراسة منظمة الأمم المتحدة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) (2009): وهي بعنوان تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن. تناولت الدراسة عرضاً تفصيلياً للتشريعات والقوانين والتدابير التي اتخذتها دول الخليج العربية واليمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ورصدت الدراسة التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب كالتالي:

1- تشريعات وقوانين مكافحة الإرهاب.

2- تدابير مكافحة تمويل الإرهاب.

3- تدابير حماية منافذ الإمارات.

4- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات لحصر العناصر المتطرفة والإرهابية في الداخل والخارج.

5- تدابير خاصة بنظام الأسلحة والذخائر.

6- تدابير خاصة بالجمعيات والمؤسسات الخيرية.

7- توقيع الإمارات على الاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

8- إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

دراسة الزعابي (2009): وهي بعنوان المواجهة التشريعية للإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 1 لسنة 2004. وهي دراسة قانونية تناولت بالشرح قانون مكافحة الجرائم الإرهابية في دولة الإمارات. وقد قام الباحث بتعريف الإرهاب وتطوره التاريخي، كما استعرض عناصر العمل الإرهابي والخصائص التي

تتميز بها الجريمة الإرهابية، كما تناول الباحث المواجهة الموضوعية للأنشطة الإرهابية والاعمال غير المشروعة والمسئول جنائياً عن الجرائم الإرهابية والمواجهة الإجرائية للأعمال الإرهابية.

دراسة عداوي (2011): وهي بعنوان معالجة الصحافة السعودية لظاهرة الإرهاب. وهدف البحث إلى عمل دراسة تحليلية لمعالجة الصحافة السعودية لظاهرة الإرهاب. وقام البحث بتحليل المادة الصحفية التي قدمتها كل من صحيفة عكاظ وصحيفة الوطن فيما يتعلق بموضوع الإرهاب، ثم قام الباحث بعقد المقارنة فيما بينهما. ومن أهم نتائج الدراسة: أن الصحافة السعودية تقوم بدور واضح في تغطية الأحداث الإرهابية بشكل موضوعي ومهني.

دراسة الجنفاوي (2017): وهي بعنوان دور المؤسسات المجتمعية في مواجهة مشكلة العنف لدى الشباب الكويتي. ومن أهم توصيات الدراسة:

1- التأكيد على أهمية دور المؤسسات الاجتماعية في وضع برامج هادفة من أجل علاج ظاهرة العنف بين الشباب في الكويت.

2- ضرورة وضع سياسات واستراتيجيات تزيد من فاعلية وتحسين البرامج الهادفة لأجل الحد من ظاهرة العنف بين الشباب في الكويت.

3- ضرورة انتقاء الأشخاص الأكفاء وذوي الخبرة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية، لأجل القيام بتنظيم الندوات التثقيفية لأجل الحدّ من ظاهرة العنف في المجتمع الكويتي.

دراسة إبيش (2017): وهي بعنوان الإمارات العربية المتحدة، استراتيجية الأمن القومي الناهضة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- قوة الأمن القومي في الإمارات.

2- تزايد الدور العسكري الإماراتي على الساحة الدولية.

3- زيادة القوة الناعمة والنفوذ المالي للإمارات من خلال برامج التنمية والمساعدات الإنسانية والقروض الميسرة التي قدمتها الإمارات لحوالي 69 دولة متخلفة ونامية.

دراسة الجنفاوي (2017): وهي دراسة ميدانية بعنوان شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في نشر الإرهاب من وجهة نظر المغردين في دول مجلس التعاون الخليجي العربي. ومن توصيات الدراسة:

1- العمل على زيادة الوعي بالدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة بديلة من وسائل إشباع الحاجات وتحقيق الأهداف.

2- تحسين السياسات الرامية لأجل الحدّ من نشر الأفكار الإرهابية عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

دراسة المراشدة (2019): وهي بعنوان المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في التشريعات الجنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية. واقترحت الدراسة عدة توصيات من أهمها: ضرورة تشديد العقوبة إلى الإعدام في حال قيام الشخص بتمويل جريمة إرهابية تستهدف سلامة رئيس الدولة أو أحد أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد والمرافق العسكرية أو النووية أو دور العبادة أو في حال استخدام الأموال في عمل إرهابي أدى إلى إزهاق أرواح مجموعة من الناس.

دراسة السعداوي (2021): وهي بعنوان التجربة الإماراتية، رؤية استباقية ومقاربات غير تقليدية. وأكدت الدراسة على أن دولة الإمارات تبنت استراتيجية شاملة لمواجهة الجوانب المتعددة للظاهرة الإرهابية عبر ثلاث محاور رئيسية هي: المحور الديني والثقافي والإعلامي، والمحور القانوني والتشريعي، والمحور الأمني. وأشارت الدراسة إلى أن أهم ما يميز التجربة الإماراتية في مكافحة التطرف والإرهاب عن غيرها هو قيامها على رؤية استباقية وتبنيها مقاربات غير تقليدية تعتمد على شمول المواجهة وديمومتها واستمراريتها عبر منهجية علاج ذات ركائز متنوعة تشمل كافة الجوانب الدينية والفكرية والثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية والأمنية والسيكولوجية والاجتماعية والتربوية.

دراسة السويدي (2023): وهي بعنوان محاربة التطرف ودور دولة الإمارات العربية إقليمياً ودولياً. وأكدت الدراسة على أن الإمارات تعمل باستمرار على تفكيك الخطاب المتطرف، ونبذ العنف ومحاربة التطرف والإرهاب على مستوى قيادات دولة الإمارات أو على مستوى المنظمات المدنية. أيضاً أشارت الدراسة إلى أن دولة الإمارات لها سياسات استباقية في محاربة التطرف والإرهاب، تنطلق من منظور أنه لا توجد دولة تحارب الإرهاب بمفردها، ولا توجد دولة بمنأى عن الإرهاب.

التعقيب على البحوث والدراسات السابقة:

أوضحت البحوث والدراسات السابقة أن:

1- الإرهاب ظاهرة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ حيث شهدتها العصور القديمة فهو سلوك إنساني لازم البشرية منذ بدايتها كظاهرة من الظواهر الاجتماعية السلبية والخطيرة، سواء كانت في شكل فردي أو منظم.

2- أيضاً الإرهاب ظاهرة حديثة، حيث زادت معدلاته وخطورته، واتسع نطاقه، وزاد عدد ضحاياه، وتعددت أنواعه، وتنوعت صوره وأشكاله وأساليبه، وأصبح يستفيد من التقدم العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي في تنفيذ الهجمات الإرهابية وفي التواصل بين الإرهابيين وفي استقطاب الشباب للانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

3- أن دول الخليج العربية بما فيهم دولة الإمارات بذلت ومازالت تبذل جهوداً واضحة في مكافحة الإرهاب، سواء على المستوى: التشريعي أو الأمني أو التعليمي أو الإعلامي أو الديني أو الاجتماعي.

4- ضرورة زيادة الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية بصفة عامة ومناهج التربية الدينية بصفة خاصة كمدخل رئيسي في مكافحة التطرف والإرهاب، نظراً لكون هذه المناهج وسيلة لتحقيق الوعي الصحيح والفهم السليم، ووسيلة لنقل الثقافة

الإيجابية، وأداة من أدوات التنشئة الاجتماعية السليمة، ووسيلة لإعداد المواطن الصالح والمنتج والايجابي، ووسيلة لتعزيز قيم التسامح والولاء والانتماء وتقبل الآخر واحترام التنوع والاختلاف.

5- ضرورة توضيح موقف الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية السمحاء والمتمثل في التسامح وتقبل الآخر واحترام التنوع والاختلاف ونبذ العنف والعدوان والإرهاب وتجريم ذلك.

تصاعد التهديدات الإرهابية الإقليمية خلال المرحلة الحالية:

شهدت المرحلة الحالية تصاعد التهديدات الإرهابية بمعدلات غير مسبوقة على كافة المستويات المكانية خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ويرى الباحث أن من أبرز هذه الملامح، ما يأتي:

1- استثمار الجماعات الإرهابية لمناخ العولمة لاستغلال التسهيلات التي طبقت في مجال نقل الأموال وسرعة الانتقال، وهو ما أدى إلى القول بعولمة التهديد الإرهابي (سرور: 2008، 3).

2- استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في تمرير أفكار الجماعات الإرهابية واستقطاب المراهقين والشباب والمتطوعين بصفة خاصة وجمع التبرعات ونشر الشائعات وتوصيل الرسائل الإعلامية لهذه الجماعات الإرهابية لأكبر عدد من الفئات المستهدفة (محمد: 2011، 33 -34).

3- تعاظم إمكانات الجماعات الإرهابية سواء من القوى البشرية أو الإمكانات المالية، ومنها الأسلحة غير التقليدية، والتهديد باستخدامها.

4- التحالف مع عصابات الجريمة المنظمة في مجالات غسل الأموال والاتجار بالسلاح والمخدرات والأعضاء البشرية.

5- تلقي الدعم من بعض الدول التي تعمل على توظيف الجماعات الإرهابية لتحقيق مصالحها وبلوغ أهدافها.

6- الحرفية العالية والدقيقة في مجال تصنيع واستخدام المتفجرات، حيث لا زالت الجماعات الإرهابية تحقق نجاحات في هذا المجال رغم الاحتياطات العديدة التي تتخذها الدول لمنع هجمات هذه الجماعات. وتشير بعض الدراسات إلى أن أسلوب التفجير بنسبة 46 % هو أكثر الأساليب والوسائل الإرهابية انتشاراً، يليها الهجوم بنسبة 22 %، يليها اختطاف الطائرات بنسبة 12 %، يليها اختطاف الأفراد بنسبة 6 %، وأساليب ووسائل أخرى بنسبة 4.5 % (انظر العموش: 2006، 78؛ عوده وآخرون: 2015، 123).

7- الممارسات الهمجية الوحشية لبث الرعب ونشر الذعر بين الفئات المستهدفة (عبد الكافي: 2006، 50)، ومنها: النحر وقطع الرؤوس، وحرق الأسرى أحياء، القتل الجماعي للمختلفين معهم في العقيدة أو الملة.

وهذه المتغيرات فرضت على دول المنطقة تكثيف وتفعيل جهودها لمكافحة الإرهاب، والذي أصبح يمثل خطراً داهماً على وجودها ومستقبلها، وما يحدث في سوريا والعراق وليبيا واليمن ولبنان والسودان مصر مثال على ذلك.

استهداف الجماعات الإرهابية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

التطورات التي شهدها العالم خلال الفترة الأخيرة أوضحت بجلاء أن الإرهاب لم يعد قاصراً على أفراد أو جماعات خارجة عن القانون أو ناقمة على الدولة أو المجتمع، بل صار إرهاباً عالمياً تقوده أحياناً حكومات وتنظيمات دولية وعصابات دولية تنفذ مخططات شيطانية تحت شعارات براقة مثل: تحقيق العدالة والمساواة والديموقراطية وإحياء الخلافة الإسلامية، وهي في حقيقتها تهدف إلى إحداث الفوضى وتفتيت الدول وإحلال أنظمة متطرفة محل الأنظمة الشرعية القائمة. وتعد دولة الإمارات من أكثر دول المنطقة استهدافاً من قبل الجماعات الإرهابية، وذلك لاعتبارات متعددة، ويرى الباحث أن أهمها ما يأتي:

1- الدور المحوري المتصاعد الذي تلعبه الدولة في المنطقة.

2- الاستيلاء على ثرواتها ومقدراتها.

3- موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز واتساع سواحلها.

4- الانتقام من الدولة لدعمها ومساندتها للأنظمة الشرعية والشعوب المقهورة.

5- وجود جاليات عديدة ومتنوعة (أكثر من 200 جنسية) قد يأوي بعضها خلايا نائمة.

مكافحة الإرهاب على كافة الجوانب ضرورة للأمن الوطني الإماراتي:

يمكن القول بأن دولة الإمارات تمتلك تجربة رائدة في مكافحة الإرهاب، حرصت خلالها على أن تكون الوقاية والتعاون الدولي نهجاً لسياستها، واتخذت تدابير تمنع التطرف قبل أن يتحول إلى تطرف عنيف، كما أولت اهتماماً بالغاً بالتنمية واستدامتها، وعملت على تأصيل قيم التسامح والتعايش في المجتمع كإحدى أهم أدوات مكافحة التطرف والإرهاب، وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. والتحديدات الأمنية المتصاعدة وتنامي قوة وإمكانات الجماعات الإرهابية تتطلب أن تقوم الدولة بمكافحة الإرهاب على كافة الجوانب، وهو الأمر الذي أوضحه السفير عبيد سالم الزعابي – المندوب الدائم لدولة الإمارات لدى مقر منظمة الأمم المتحدة بجنيف – خلال الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر الدولي للوقاية من التطرف العنيف في جنيف أبريل 2016، حيث أوضح أن دولة الإمارات تكافح الإرهاب والتطرف منذ تأسيسها في عام 1971 وحتى الآن، وأن للدولة استراتيجية شاملة في هذا المجال تعمل على أربعة جوانب رئيسية، هي كالتالي:

أولاً: الجانب القانوني والتشريعي

أصدرت دولة الإمارات العديد من القوانين المعنية بمكافحة الإرهاب، منها: القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2004 بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، والذي تم استبداله بالقانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 والذي شدد العقوبات وأخذ بالمستجدات في الاعتبار، وقد تضمن القانون 68 مادة. أيضاً أصدرت دولة الإمارات مرسوم بقانون اتحادي رقم (5)

لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والذي حل محله القانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية، وقد تضمن القانون 74 مادة، ومرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية، والذي تم تعديله وفقاً للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2019، وقد تضمن القانون 21 مادة، ومن مواده فرض عقوبة الغرامة أو السجن أو كلاهما لكل من يقوم بالتمييز السلبي بين الأفراد أو الجماعات أو الطوائف أو الشعوب، وكل من يقوم بازدراء الأديان ومقدساته. أيضاً أصدرت دولة الإمارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية (الزعابي: 2016، 2). وقد تم تعديله بالقانون الاتحادي رقم (26) لسنة 2021، وقد تضمن القانون 62 مادة، كذلك قامت دولة الإمارات في فبراير 2021 بإنشاء المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: الجانب الفكري والديني والثقافي

حرصت دولة الإمارات على ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش المشترك وتعزيز ثقافة الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والتطرف والعصبية والتمييز السلبي بين الناس بسبب النوع أو الثقافة أو اللون أو العمر أو اللغة أو الديانة أو الأصول الجغرافية أو العرقية أو الانتماءات السياسية. ويتم ذلك من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل الاتصال الأخرى ووسائل التواصل الاجتماعي ووزارة الثقافة ووزارة التسامح ووزارة الإعلام ووزارة السعادة ودور العبادة والمؤسسات التعليمية. ولقد اعتمدت دولة الإمارات سياسات تطوير مناهج التربية الدينية بحرص شديدة ودقة بالغة، بما في ذلك فصول التربية الإسلامية في نظام المدارس الحكومية وغير الحكومية والمناهج الموحدة في مراكز تحفيظ القرآن التي تديرها الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (السويدي: 2023، 3). أيضاً كلفت دولة الإمارات هذه الهيئة بغرس قيم الوسطية والاعتدال والتعايش المشترك والتسامح في المجتمع الإماراتي وتعزيزها باعتبارها حائط الصد الرئيسي في مواجهة التطرف والإرهاب. كما استضافت دولة الإمارات "مجلس الحكماء المسلمين" الذي تأسس عام 2014 ومنحته مقراً دائماً بالعاصمة أبوظبي، وهو مجلس يعمل على نشر الوعي وتعزيز الحوار لتحقيق الفهم الصحيح للإسلام. وتأكيداً على دور الإمارات في نشر التسامح مع حرص شديد من قبل قادتها أن تكون مركزاً للتسامح، كان تأسيس البيت الإبراهيمي في جزيرة السعديات ويضم هذا البيت مسجداً وكنيسة ومعبد لأتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث. أيضاً قامت دولة الإمارات بتعيين وزيراً للتسامح لأول مرة في العام 2016 لتعزيز التسامح والتعايش السلمي في الإمارات وخارجها. كذلك قامت بتأسيس مراكز تهدف إلى نشر قيم التسامح والاعتدال، والتوعية بمخاطر الإرهاب، وبكيفية قيام الجماعات الإرهابية باستقطاب الشباب وخداعهم، وتقديم النصح والإرشاد، وإعادة التأهيل للأطفال والمراهقين والشباب بعد التوبة

من الانخراط في جرائم إرهابية، من هذه المراكز على سبيل المثال: مركز هداية لمكافحة التطرف العنيف والمعهد الدولي للتسامح.

ثالثاً: الجانب التعليمي

حرصت وزارة التربية والتعليم في الإمارات منذ سنوات على عدم تسلل الفكر المتطرف إلى المنظومة التعليمية (انظر: ندوة التعليم والتطرف والإرهاب، وزارة التربية والتعليم بالإمارات: 2018). ومن جهود هذه الوزارة في مكافحة هذا الفكر المتطرف إطلاق العديد من المبادرات التعليمية النوعية في هذا الشأن: مبادرة مادة التربية الأخلاقية، ومبادرة المدرسة الإماراتية المتميزة.

رابعاً: الجانب الإعلامي والاجتماعي

شكلت وسائل الإعلام الإماراتية حاجزاً امام الإعلام المضاد والخاص بالقنوات الإخوانية والمنصات الإعلامية التابعة لداعش والقاعدة، وفضحت الأساليب التي تتخذها التنظيمات للتجنيد وبث الاخبار في مختلف الدول العربية التي تعاني من الإرهاب. وقد شكل إعلام الامارات أنموذجاً في مواجهة التطرف بشتى أنواعه. ولقد تبنت دولة الإمارات العديد من المبادرات التي تهدف إلى تفنيد الأفكار المتطرفة والمفاهيم الشاذة والقيم المنحرفة التي تدعو لها الجماعات الإرهابية. من هذه المبادرات استحداث مركز صواب، والذي يهدف إلى مواجهة وتفنيد الادعاءات الكاذبة، والتفسيرات الدينية الخاطئة التي ينشرها المتطرفون، بهدف تصحيح هذا الفكر المنحرف. وفي المجال الاجتماعي اشارت المادة رقم 48 من القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية بأنه يمكن للمحكمة أن تخضع المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة إرهابية لبرنامج للمناصحة، يشرف عليه أحد مراكز المناصحة وينفذ في المنشأة العقابية التي يقضي فيها المحكوم عليه مدة عقوبته.

مقومات امتلاك دولة الإمارات القدرة على مكافحة الإرهاب:

مكافحة الإرهاب بصورته الحالية وتنامي قدراته وتعاظم مخاطره يتطلب إرادة سياسية صلبة وإمكانات وافرة وعزيمة لا تلين. ودولة الإمارات – بفضل الله وحب أبناءها لوطنهم – تمتلك المقومات العديدة والمتنوعة التي تمكنها من مواجهة هذا الضلال ورد تلك المطامع والحفاظ على أمنها الوطني. ويرى الباحث أن أهم هذه المقومات، ما يلي:

1. وجود إرادة سياسية صلبة لا تلين ولا تقبل التنازلات والابتزاز من الجماعات الإرهابية، ولا تقبل المهادنة أو تقديم التنازلات.
2. تميز المجتمع الإماراتي بتماسكه وتجانسه وبوعيه وميله للوسطية ونبذه للعنف والعنصرية والطائفية والمذهبية.
3. توافر موارد مالية كبيرة تمكن من توفير المعدات والإمكانات والانفاق على هذه الحرب المكلفة والتي أرهقت دول عظمى.
4. التمكن من تأهيل كوادر بشرية على أعلى المستويات في مختلف مجالات ومحاور مكافحة الإرهاب.

5. استيعاب أبناء الإمارات للتكنولوجيا المتطورة في كافة مجالات مكافحة الإرهاب (مثل: كاميرات المراقبة في جميع الأماكن والشوارع تقريباً، بصمة العين في المطارات والموانئ، الطائرات بدون طيار "المسيرات"، احباط الهجمات السيبرانية عبر شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، والتعامل مع ما تنشره الجماعات الإرهابية من أكاذيب وشائعات ومحاولات استقطاب وتجنيد).
6. اصدار مجموعة من القوانين الرادعة، وأبرزها القانون رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الإرهاب، وهو صورة متطورة ومشددة من القانون رقم 1 لسنة 2004، حيث تضمن القانون الجديد 70 مادة، يتم الحكم بالإعدام في 53 حالة. وقد تضمن القانون أيضاً اتخاذ تدابير تجاه من يشتبه في أنهم يشكلون "خطورة إرهابية" كإجراءات احترازية تتوافق مع البعد الاستباقي الذي تم الأخذ به خلال الفترة الأخيرة.
7. وجود قضاء عادل، فالقضاء الإماراتي مستقل ولا يتم التدخل في أعماله أو توجيهه من قبل الدولة وحكامها، وهو قضاء مدني يكفل العدالة والمساواة ويكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه.
8. تكوين تحالفات إقليمية ودولية، فقد انضمت دولة الإمارات إلى كافة الاتفاقيات الأممية الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف، كما عقدت التحالفات مع الدول الشقيقة مثل: مصر والسعودية والبحرين لمواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة. إضافة إلى توثيق التعاون والاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا المجال (انظر: سعد: 2014، 124؛ أبو الذهب: 2014، 20).
9. امتلاك دولة الإمارات لقوة ناعمة مؤثرة، حيث تتنوع وسائل هذه القوة في عدة أشكال منها: تقديم المساعدات الإنسانية والمالية للدول الفقيرة وللدول التي تعاني من أزمات وكوارث، الدبلوماسية الإيجابية، تكوين سمعة طيبة بين الدول، تكوين علاقات طيبة وتعاون مع الدول الأخرى وخاصة دول الخليج العربية والدول العربية، المشاركة الفعالة في منظمات وأنشطة وبرامج منظمة الأمم المتحدة، تقديم المنح والقروض الميسرة للدول المتعثرة اقتصادياً، ... (انظر: الشامسي: 2019، 120-123).
10. تأسيس مجلس وطني لمكافحة الإرهاب، وذلك لتنسيق الجهود وتوجيهها لتحقيق الهدف المنشود وهو منع الإرهاب والقضاء عليه. واللافت للانتباه أن هذا المجلس قد أنشأ في عام 2004 سابقاً في ذلك كل الدول العربية في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أنشأت في قطر اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في العام 2007، وأنشأ المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف في مصر في العام 2017.

ولا شك أن امتلاك دولة الإمارات لهذه القدرات الفاعلة والمتنوعة والتي يتم إدارتها بحنكة واقتدار توفر الحماية والأمن والأمان لكل من يعيش على أرض الإمارات ويجعل منها واحة آمنة وسط منطقة مليئة بالاضطرابات والصراعات.

المواجهة الشاملة الإماراتية للجماعات الإرهابية:

تبذل دولة الإمارات جهوداً مضنية لمكافحة الإرهاب ومنع أنشطته من أن يكون له وجود على أرضها، والحيلولة دون وقوع أعمال إرهابية تمس مصالح الدولة واقتصادها، لذا فقد سخرت الدولة كافة إمكاناتها واستفادت من قوة علاقاتها مع الدول الصديقة من أجل تعظيم قوة صدها وتفعيل جهود مكافحتها لهذا الخطر الداهم وتلك التهديدات المتنامية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المواجهة التشريعية

حيث استصدرت الدولة قانون صارم في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية وهو القانون رقم (7) لسنة 2014، والقانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية والذي تم تعديله وفقاً للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2019، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، والقانون رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة والذي تم تعديله في القانون رقم (26) لسنة 2021، وهي جميعها قوانين رادعة ومناسبة للمرحلة الحالية.

ثانياً: المواجهة التوعوية

حيث حرصت الدولة على تطوير الخطاب الديني، وتفعيل دور المؤسسات الدينية والإعلامية، وإنشاء مراكز المناصحة (انظر: العميري: 2004)، ومراكز بحثية متخصصة في دراسة الإرهاب والتطرف، مثل: مركز المزماة للدراسات والبحوث والذي أنشأ في دبي في العام 2012 للقيام بمختلف الدراسات والبحوث التي تخص الإمارات ومنها: دراسات وبحوث عن مشكلة الإرهاب.

ثالثاً: المواجهة الإلكترونية

وذلك لمواجهة الرسائل الإعلامية والشائعات الموجهة من الكتائب الإلكترونية التابعة للجماعات الإرهابية. ومن هذه الجهود إنشاء في العام 2015 "مركز صواب: متحدون ضد التطرف" للتصدي للأفكار المغلوطة والمضللة وتصويبها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ودهاليز الفضاء الإلكتروني، في مهمة تشكل أولوية قصوى لمواجهة سعي التنظيمات المتطرفة لاستغلال هذا الفضاء لنشر فكرهم المنحرف.

رابعاً: المواجهة الأمنية

والتي تعد الركيزة الأساسية للمواجهات، حيث يتم جمع البيانات والمعلومات ورصد التحركات ومراقبة المشتبه فيهم والتعرف على التشكيلات والجماعات الإرهابية والقبض عليهم ومنعهم من تنفيذ أعمالهم الإجرامية وملاحقتهم وتقديمهم للعدالة. وقد شكلت الدولة فرق أمنية مؤهلة ومدربة على مواجهة هذه التشكيلات والجماعات الإرهابية والتعامل معها.

خامساً: المواجهة العسكرية

وذلك لمواجهة الجماعات الإرهابية ذات التنظيمات العسكرية والتي تضم آلاف الاتباع وتتسلح بأحدث الأسلحة وتحتل جزء من أراضي دول المنطقة، الأمر الذي أستوجب مواجهتها عسكرياً ونقل المعارك خارج حدود الدولة.

سادساً: المواجهة الاستباقية

وذلك انطلاقاً من عدم مناسبة تكتيك رد الفعل للتعامل مع الجماعات الإرهابية والتي تهدف بشكل أساسي إلى بث الرعب والذعر في نفوس الناس (الياقوت: 2010، 61). لذا انتهجت الدولة النهج الاستباقي وتوجيه الضربات الاستباقية لإجهاض الأنشطة الإرهابية داخل وخارج الحدود، كذلك استحداث حالة "الخطورة الإرهابية" بمقتضي القانون رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الإرهاب، وذلك للتعامل مع الأشخاص الذين لديهم الاستعداد والميل للانضمام للجماعات الإرهابية.

سابعاً: المواجهة الاستتابية

وذلك من خلال مراكز متخصصة في تصحيح المفاهيم وإبراز ضلال وفساد الفكر الإرهابي، مثل: مركز المناصحة الوطني ومركز هداية ومركز صواب.

ثامناً: المواجهة بالتعاون الإقليمي والدولي

وذلك بالانضمام إلى الاتفاقات الإقليمية والدولية، والمشاركة في الجهود العالمية في مجال مكافحة الإرهاب، والتحالف مع القوي الإقليمية، ودعم المؤسسات الدينية الوسطية وأبرزها علماء ومشايخ الأزهر في مصر، إلى جانب استضافة المنظمات التي تكافح الإرهاب ونبذ التطرف، مثل مجلس حكماء المسلمين والذي منح مقراً في العاصمة أبوظبي.

جدول رقم (1) مواجهة مكامن قوة الجماعات الإرهابية وإضعافها أو تحييدها

م	نقاط القوة والمخاطر التي تشكلها الجماعات الإرهابية	مواجهتها بنقاط القوة والفرص الإماراتية
1	تمكّن الجماعات الإرهابية من الحصول على الأموال والأسلحة الحديثة واستقطاب المتطوعين.	العمل على تجفيف منابع الدعم المالي واللوجستي للجماعات الإرهابية والمشاركة في عمليات حصارها.
2	احتمال وجود خلايا نائمة تنفذ أوامر القوى الإرهابية المتواجدة خارج الحدود.	اجراء مراجعات أمنية دورية لأفراد الجاليات المقيمة بالدولة ومنع التسلل والتدقيق في منح التأشيرات.
3	دعم بعض دول المنطقة للجماعات الإرهابية وتجنيدها لتنفيذ مخططاتها.	التحالف مع الدول الصديقة لمواجهة الدول التي تدعم الإرهاب وفرض العقوبات الرادعة لها.
4	استخدامها شبكات التواصل الاجتماعي لإقناع الشباب بأفكارها ومعتقداتها واستقطابهم للانضمام إليها.	إنشاء مراكز متخصصة (مثل: مركز صواب) للتصدي للأفكار الضالة والشائعات التي تبث عبر الإنترنت.
5	القدرة على إقناع بعض كوادرها للقيام بأعمال انتحارية.	إبراز موقف الإسلام الحنيف من تفجير الإنسان لنفسه وتسببه في قتل الأبرياء.

القوة الصلبة والقوة الناعمة للإمارات:

هذه المواجهات المتباينة المجالات السابق الإشارة إليها تتم من خلال منظومة متكاملة، وفلسفة عمل محددة تقوم على زيادة كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة للإمارات. وقبل توضيح ذلك كان لابد من القاء الضوء على هذين المفهومين. القوة الصلبة أو الخشنة Hard Power يقصد بها استخدام كل من القوة الاقتصادية والقوة العسكرية من خلال على سبيل المثال: القوة المسلحة أو المقاطعة أو الحصار أو التهديدات أو الإغراء بالمال أو الرشاوي. أي أن القوة الصلبة تقوم سواء على الترغيب أو المغريات (الجزرة) أو التخويف أو التهديد (العصا) لإجبار الطرف الآخر على فعل معين أو الامتناع عن فعل معين (انظر: بحيري: 2008؛ عبد السلام: 2011؛ الشامسي: 2019؛ أبو النصر: 2021). ويري جوزيف ناي Joseph Nye (2004) أن القوة الصلبة تشير إلى ممارسة القوة الاقتصادية والقوة العسكرية لإجبار الطرف الآخر (الخصم) للرضوخ لمطالب الدولة.

بينما القوة الناعمة هو مفهوم صاغه الدكتور جوزيف ناي Joseph Nye أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في العام 1990 في كتاب له بعنوان: وثبة نحو القيادة الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، لوصف القدرة على التأثير والاقناع والجذب والضم دون اكراه أو دون استخدام القوة والتهديد بها كوسيلة لتحقيق الأهداف المطلوبة. ثم قام جوزيف ناي بتطوير هذا المفهوم في كتاب صدر له في العام 2004 بعنوان " القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية، حيث أعطى مزيداً من التفاصيل عن مصادر وأدوات ووسائل القوة الناعمة التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المرجوة بدون حروب وتدمير وصراعات وحصار ومقاطعة. ويرى جوزيف ناي بأن القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجذب والاقناع بدلاً من القسر والإرغام والإكراه.

هذا ويمكن تعريف القوة الناعمة بأنها عكس القوة الصلبة، وهي القدرة على التأثير والاستمالة والاقناع والجذب في أطراف أخرى حتى تتم الاستجابة لما تريده الدولة التي تمارس هذا النوع من القوة، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من مصادر عديدة، منها: الثقافة والفن والسياحة والرياضة والدبلوماسية والسياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمساعدات الخارجية. ويقوم بذلك مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الجماهيرية مع توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الشأن. (انظر: بحيري: 2008؛ عبد السلام: 2011؛ الشامسي: 2019؛ أبو النصر: 2021).

ومن خلال الاستفادة من نموذج التحليل الرباعي أو تحليل سوات SWOT (انظر لشرح هذا النموذج بالتفصيل في: Harvard Business Review: 2023) يمكن تحديد فلسفة دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب كالتالي :

1- تعزيز جوانب القوة Strengths الصلبة والقوة الناعمة في دولة ومجتمع الإمارات.

2- معالجة جوانب الضعف Weaknesses في القوة الصلبة والقوة الناعمة في دولة ومجتمع الإمارات.

3- اقتناص الفرص Opportunities المتاحة والممكنة بما يساهم في زيادة القوة الصلبة والقوة الناعمة في دولة ومجتمع الإمارات.

4- تقليل أو تحجيم التهديدات Threats والمخاطر Risk (القائمة والمحتملة) المحدقة بدولة ومجتمع الإمارات.

5- العمل على تحويل جوانب القوة التي يمتلكها الإرهابيين إلى جوانب ضعف، كذلك تحويل الفرص المتاحة والممكنة لهم إلى تهديدات مقلقة لهم.

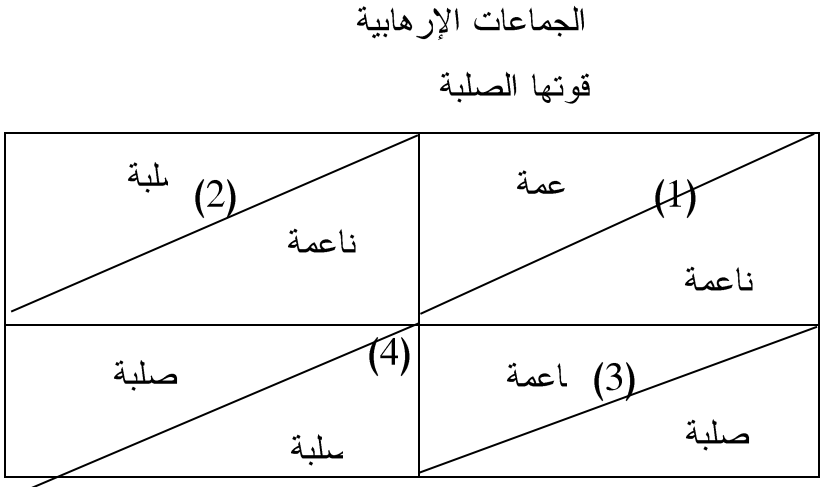

شكل رقم (1) المواجهة الإماراتية الشاملة (القوة الصلبة والقوة الناعمة) ضد الجماعات الإرهابية

يوضح الشكل رقم (1) أن مجالات المواجهة مع الجماعات الإرهابية تتضمن أربع ساحات أو مربعات، هي على النحو التالي:

1- القوة الناعمة للدولة في مواجهة القوة الناعمة للجماعات الإرهابية:

ويتضمن هذا المربع الحرب الإعلامية، إطلاق الشائعات وتفنيدها، والتوعية وغيرها.

2- القوة الناعمة للدولة في مواجهة القوة الصلبة للجماعات الإرهابية

ومن صوره، فضح الممارسات الوحشية (مثل: الذبح وحرق الأبرياء)، وتوجيه دعوات الاستتابه للمتورطين في الانضمام للجماعات الإرهابية.

3- القوة الصلبة للدولة في مواجهة القوة الناعمة للجماعات الإرهابية

ومنها القبض على دعاة الإرهاب ومواجهة أوكار الإرهابيين وتوجيه الضربات الاستباقية ضدهم، كذلك عمليات تفكيك التنظيمات الإرهابية، ومصادرة أدوات الإعلام، وتدمير مقار المحطات الفضائية الخاصة بالجماعات الإرهابية.

4- القوة الصلبة للدولة في مواجهة القوة الصلبة للجماعات الإرهابية

ومن أشكالها المواجهة العسكرية المباشرة، واسقاط صواريخ الإرهابيين، وصد الهجمات الإرهابية، واقتحام الأوكار وتحرير الرهائن.

ولا شك أن إلحاق الهزيمة بالإرهاب في كافة الساحات أو المربعات يحقق الهدف المنشود والمتمثل في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

آلية النهج الاستباقي لمكافحة الإرهاب:

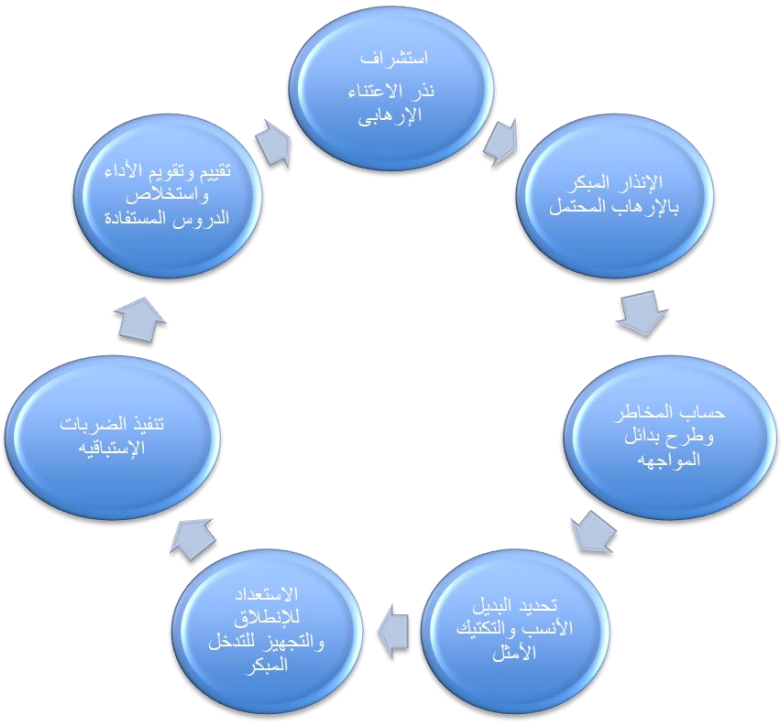

شكل رقم (2) آلية النهج الاستباقي لمكافحة الإرهاب

ولا شك أن نهج الإدارة الاستشرافية التي أتبعتها السلطات الإماراتية في مكافحة الإرهاب، وتوجيهها للضربات الاستباقية لجذور ومنابع الإرهاب المحتمل قد جنب دولة الإمارات خسائر كبيرة وتداعيات خطيرة أصابت عدد من دول المنطقة انظر: نجيب: 2010، 11-14).

الخلاصة:

1- الإرهاب مشكلة متعددة في أبعادها، ومعقدة في أسبابها، وخطيرة في آثارها ونتائجها، وتحتاج إلى دراسة كلية شاملة لفهمها، وإلى تعاون متكامل بين الدول لمكافحتها (Lumb: 2014).

2- ضرورة التحرك الجماعي والجاد لمكافحة مشكلة الإرهاب من منظور تكاملي، وعدم الاعتماد فقط على المدخل الأمني (بواسطة رجال الأمن) في مكافحة الإرهاب، وتجاهل المداخل الأخرى أو اعتبارها ليست هامة في هذا الشأن، مثل: المدخل الديني والمدخل التشريعي والمدخل الإعلامي والمدخل السياسي والمدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي والمدخل التعليمي والمدخل الثقافي.

3- يرتكز المنظور التكاملي في مكافحة الإرهاب على: حتمية تعاون الدول معاً على المستوى الإقليمي والدولي، وتعاون الحكومة والشعب معاً، وتعاون كافة الجهات المعنية معاً، وتعاون كافة التخصصات المهنية المعنية معاً. (انظر: Simpson: 2014؛ Lineberry: 2022).

4- أهم ما يميز تجربة دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب عن غيرها هو قيامها على رؤية ثاقبة واستباقية، وتبنيها مقاربات غير تقليدية، تعتمد على شمول المواجهة واستمراريتها، عبر منهجية تهتم بالوقاية قبل العلاج للمشكلة، وذات ركائز متنوعة تشمل كافة الجوانب المرتبطة بمشكلة الإرهاب، مثل: الجوانب التشريعية والفكرية والدينية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والأمنية والتعليمية.

5- رغم تنامي المخاطر الإرهابية وتوحش تنظيماتها وتزايد إمكاناتها وتنازعها السلطة في الدول التي تواجدت داخل حدودها، فإن دولة الإمارات استطاعت بجدارة مكافحة الإرهاب وحماية سكانها وتأمين نهضتها، وذلك بحشد كافة إمكاناتها والتحالف مع أصدقاؤها وتوجيه جهودها لبلوغ الهدف المنشود وهو منع الإرهاب ومكافحته. وحيث أن المعركة مع الإرهاب لم تنتهي بعد، فإن الجهود لابد أن تستمر وأن يتم تجديدها وتقويتها وتفعيلها لمواجهة المستحدثات والمستجدات والمؤامرات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما سبق يمكن تقديم عدد من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في عملية مكافحة الإرهاب في الإمارات كالتالي:

1-الاهتمام أولاً بالوقاية من مشكلة الإرهاب مع عدم انتظار حدوثها ثم التحرك لعلاجها من منطلق الوقاية خيرٌ من العلاج. وتتم هذه الوقاية من خلال العديد من المحاور، مثل: التوعية، والإرشاد، والتوجيه، وحسن التنشئة الاجتماعية، والتنشئة الدينية السليمة، والخطاب الديني المعتدل والوسطي وغير المتشدد، والإعلام الاجتماعي والديني الهادف، وتطوير العملية التعليمية لخلق جيل واع، وتدعيم المواطنة الايجابية، وتدعيم الولاء والانتماء للوطن.

2-تأهيل عدد من الكوادر المواطنة للتخصص في النظم الداعمة لجهود مكافحة الإرهاب، ومنها: الإنذار المبكر، التحليلات العلمية، الإدارة الاستشرافية، إجراءات التشويش على القنوات الفضائية للإرهابيين، كيفية مواجهة الجرائم السيبرانية. وغيرها من التخصصات العلمية التي تزيد القدرة على مكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية.

3-تقوية الأجهزة الإعلامية وخاصة المرئية، إذ أنه لا تزال هذه الأجهزة ليست بالمستوى المطلوب والمتوقع منها إذا تم مقارنة أدائها بالتقدم الذي حدث في كثير من مجالات الحياة في الإمارات.

4-مطالبة المشرع بتوصيف وضع الأشخاص ذوي الخطورة الإرهابية التي وردت بالقانون رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الإرهاب.

5-زيادة الاهتمام بالقوة الناعمة الإماراتية باعتبارها أحد أهم الأدوات الفاعلة في مكافحة الإرهاب داخل وخارج الدولة.

6-الاهتمام بدور المركز الوطني للمناصحة الذي تم إنشاؤه في عام 2019 وتناط به المسؤوليات المتعلقة بمناصحة وتأهيل حاملي الفكر الإرهابي أو المتطرف أو المنحرف.

Abstract

Efforts of the United Arab Emirates in combating terrorism from an integrative perspective

By Muhammad Saif Al Shamsi

The current study aimed to clarify efforts of the United Arab Emirates in combating terrorism, from an integrated perspective. These efforts have been highlighted through several axes as follows: the legal-legislative , the intellectual, religious and cultural , the educational , and the media , social axes. The elements of the UAE's ability to combat terrorism were also monitored.

The dimensions of the UAE's comprehensive confrontation with terrorist groups were also identified, which were represented in: legislative confrontation, military confrontation, security , educational , electronic , preemptive , remedial confrontation, and confrontation through regional and international cooperation. All this was presented in the light of the philosophy of strengthening the hard and the soft power of the Emirates.

The concept of terrorism was defined, then some previous studies conducted on combating terrorism in Arab Gulf states and in UAE were presented. At the end of the study, a set of recommendations were proposed that could enhance and support the efforts of the UAE in combating terrorism.

key words:

Terrorism, axes of combating terrorism, dimensions of the comprehensive confrontation of terrorist groups, hard power, soft power.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

1- أبو الذهب، فتوح، (2014). *التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

2- أبو النصر، مدحت محمد، (1999). *الدفاع الاجتماعي، المفهوم والمجالات والمنظمات مع الإشارة إلى تجربتي مصر والإمارات*، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، دبي.

3- أبو النصر، مدحت محمد والنجار، عبد العزيز أحمد (2018)، *مكافحة الإرهاب، مدخل تكاملي*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

4- أبو النصر، مدحت محمد، (2021)، *القوة الناعمة في الوطن العربي، مصر والسعودية والإمارات وسلطنة عمان نموذجاً*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

5- ابيش، حسين، (2017)، *الإمارات العربية المتحدة، استراتيجية الأمن القومي الناهضة*، معهد دول الخليج العربية لبناء جسور التفاهم، واشنطن.

6- الجنفاوي، خالد مخلف، (2017)، "دور المؤسسات المجتمعية في مواجهة مشكلة العنف لدى الشباب الكويتي"، *مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، العدد 57، القاهرة.

7- ـــــ، (2017)، "شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في نشر الإرهاب"، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم، العدد 7، الفيوم. ص ص 120-145.

8- الخضيري، محسن، (2014)، *إدارة الفوضى.. المنهج المتكامل للتعامل مع الفوضى*، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

9- الزعابي، إبراهيم محمد جاسم، (2009)، *المواجهة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للإرهاب وفقا للمرسوم بقانون اتحادي رقم 1 لسنة 2004* [أطروحة ماجستير غير منشورة]، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، الجيزة.

10-الزعابي، عبيد سالم، (2016)، "دور دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الإرهاب والتطرف"، *مؤتمر الوقاية من التطرف العنيف*، منظمة الأمم المتحدة، جنيف.

11-الشامسي، محمد سيف، (2019)، *التطرف الديني والقوة الناعمة في مجتمع الامارات*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة] قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الشارقة.

12- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن *مكافحة الجرائم الإرهابية*، أبوظبي.

13-العموش، أحمد فلاح، (2006)، *مستقبل الإرهاب في هذا القرن*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

14-ـــــــــــ، (2008)، "اتجاهات الطلبة الجامعيين في مجتمع الإمارات نحو الإرهاب"، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة الشارقة، المجلد 5، العدد 3، الشارقة.

15-العميري، محمد عبد الله، (2004)، *موقف الإسلام من الإرهاب*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

16-ألن، إريك موريس، (1991)، *الارهاب والتهديد به*، (أحمد محمد محمود ترجمة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

17-الياقوت، يوسف ملا، (2010)، *الإرهاب*، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، معهد تدريب الضباط، الكويت.

18-سرور، أحمد فتحي، (2008)، *المواجهة القانونية للإرهاب*، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

19-بحيري، حسين، (2008)، *القوى الناعمة*، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة.

20-سعد، رؤوف، (2014)، "الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، *مجلة شئون عربية*، العدد 159، القاهرة.

21-طالب، غلوم، (2018)، *استراتيجية تطوير امكانيات القوة الناعمة، الاتصال الجماهيري والدبلوماسية العامة الإماراتية*، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، دبي.

22-عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، (2006)، *الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر*، كتب عربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

23-عبدالسلام، رفيق، (2011)، *الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة*، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.

24-عداوي، محمد بن عبده، (2011)، *معالجة الصحافة السعودية لظاهرة الإرهاب*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة] ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.

25-عز الدين، أحمد جلال، (1986)، *الإرهاب والعنف السياسي*، دار الحرية للصحافة والنشر، القاهرة.

26-فوكاياما، فرانسيس، (1993)، *نهاية التاريخ*، (حسين أحمد أمين ترجمة)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

27-مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2004)، *اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب*، الصادرة بتاريخ 2004.

28-محمد، مشيب ناصر، (2011)، *المواقع الإلكترونية في نشر الغلو الديني وطرق مواجهتها من وجهة نظر المختصين*، [أطروحة ماجستير غير منشور] ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

29-منظمة الأمم المتحدة، (2009)، *تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن*، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فرع منع الإرهاب، واشنطن وفيينا.

30-ناي، جوزيف، (2004)، *وثبة نحو القيادة... الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية*، مكتبة العبيكان، الرياض.

31-نجيب، فريدون محمد، (2010)، *الإدارة الاستشرافية لمواجهة التحديات الأمنية، دراسة في الأمن الوقائي*، مركز دعم اتخاذ القرار، القيادة العامة لشرطة دبي، دبي.

32-هانتنجتون، صامويل، (1995)، "الصدام بين الحضارات"، *مجلة شئون الشرق الأوسط*، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Alexander , Youah . (edr.) . (2022) . *International Terrorism , National , Regional and Global Perspectives* . Prager Press . NY . USA.

2- Harvard Business Review . (2023) . *Managerial Concepts , SWOT Matrix.*

3- Lineberry , W.P. (edr.) . (2022) .*The Struggle Against Terrorism* . H.W. Wilson Co. NY . USA.

4- Lumb , Sam . (2014) . *Terrorism, security and rights: the influence of balance 2001-2006* . Wales University , Doctoral Dissertation. Wales. UK.

5- Nye , Joseph S. (1990) . *Bound to Lead.. The Changing Nature of American Power* . Basic Books. NY.USA.

6- Nye , Joseph S. (2004) . " The Decline of America's Soft Power ". *Foreign Affairs Journal* , May/June.

7- Nye , Joseph S. (2004) . *Soft Power: The Means to Success in World Politics* . Public Affairs . NY . USA.

8- Simpson . Matthew Aaron . (2014) . *Reorganizing terrorism studies: An application of social movement theory to the concept of domestic terrorism* . The University of Utah, Ph.D. Dissertation . Utah . USA.

ثالثاً: مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

تاريخ الدخول 25 – 28 فبراير 2024

1-السعداوي، عاطف، (2021)، *التجربة الإماراتية، رؤية استباقية ومقاربات غير تقليدية*، ورقة بحثية رقم 5، مجلة تريندز للبحوث والاستشارات.

https://trendsresearch.org/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A

2-السويدي، هند ناصر خلفان (2023)، *محاربة التطرف، دور دولة الإمارات العربية إقليمياً ودولياً*، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، المانيا وهولندا. https://www.europarabct.com/?p=85901

3-كلمة معالي حسين الحمادي وزير التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة أمام *"ملتقى الإمارات تطوق التطرف"*، (28 مايو 2018)، الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات، من خلال الموقع الرسمي للهيئة على الرابط التالي: https://bit.ly/2PdlbzT